

## أوسع مشاركة نيابية وسياسية وحزبية ونقابية دفاعاً عن الديمقراطية

### مؤتمر الحريات رفض مشروع "الدولة الامنية - المخابراتية"

### الخطباء وجهوا رسائل الى "الحكومة الساقطة" و"النظام اللئيم"

كتبت ريتا صفير: (النهار ١٧/٨/٢٠٠١)

عنوان واحد جمع قوى سياسية وحزبية ونقابية متعددة الفكر والطائفة والاتجاه حتى الامس القريب، في فندق الكارلتون امس: "الدفاع عن الحريات والديموقراطية".

ابعد من مؤتمر لدعم العونيين والقواتيين، بعدما تحفظت وجوه سياسية عن المشاركة فيه خشية ان يبقى تحت هذا العنوان. فنحو ٥٠٠ مشارك، في مقدمهم نواب حاليون وسابقون، ووزراء سابقون، احزاب وتيارات ونقابات، اعلاميون، اقتصاديون، احتشدوا في مؤتمر الدفاع عن الحريات والديموقراطية في لبنان. الذي دعت اليه "حركة التجدد الديموقراطي" و"المنبر الديموقراطي" والحزب التقدمي الاشتراكي و"اللقاء الديموقراطي" و"لقاء قرنة شهوان". فارندى التجمع اهمية بالغة توقيتاً ومشاركة ورسائل حملها ١٢ خطيباً اعتلوا المنصة على امتداد زهاء ساعتين.

في التوقيت، وبالتزامن مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء أول امس وبعيد محاولات الحكم "تطبيع" ازمة التوقيفات الاخيرة، شكل اللقاء تصعيداً معارضاً وهجوماً على الحكم، بلغ اوجه مع الكلمة التي ألقاها النائب باسم السبع، فغدا اللقاء اشبه بمحاولة اعادة اصطفاف تتولاها القوى المعارضة.

وفي المشاركة، كاد اللقاء يجمع اوسع تمثيل حزبي وسياسي ونقابي للـ"اضداد"، كانت قد برزت ملامحه لدى زيارة البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير للشوف. فاجتمعت قوى واحزاب سياسية ووطنية واهلية ونقابية فرقتهما الاحداث سابقاً وجمعها الوعي الوطني اليوم، "على قول النائب بطرس حرب. فكان اليميني الى جانب اليساري، وحضر ممثل كل من: التقدمي، الشيوعي، الكتلة الوطنية، الكتائب، الوطنيين الاحرار، منظمة العمل الشبيوعي، "حركة الشعب" ولو غاب النائب السابق نجاح واكيم، "المنبر الديموقراطي"، "اللقاء الديموقراطي"، "قرنة شهوان"، التجدد الديموقراطي"، مناصرون لـ"القوات اللبنانية" و"التيار الوطني الحر" اضافة الى نقباء الصحافة محمد بعلبكي والمهندسين سمير ضوميط والمحامين ميشال ليان. وغاب الرؤساء عمر كرامي وحسين الحسيني وسليم الحص رغم حضور اعضاء من "ندوة العمل الوطني". ووضحت مصادر المنظمين انه تم الاتصال بالرؤساء الثلاثة الا انهم لم يشاركوا. وكان لافتاً حضور نواب من "كتلة القرار الحر" التي يترأسها الرئيس رفيق الحريري. وفي التوزيع المناطقي، في ظل حضور قوي لنواب الجبل وبيروت، غاب نواب الجنوب والبقاع واقتصر الحضور النيابي الشمالي على نايلة معوض ومصباح الاحدب وبطرس حرب. وفي الرسائل، توزعت "جبهات" حددها النائب السبع، وتقدمتها رسالة الى الحكم وتحديداً الرئاسة الاولى وسط حسابات الربح والخسارة.

-الى الرئاسة الاولى تذكير من النائبة معوض: "لا يظن احد نفسه رابحاً مما يحصل"، ودعوة الى "مراجعة نقدية للعودة الى الاصول الديموقراطية" من النائب نسيب لحدو لان "موهومين يهضمون ما حصدوا" بحسب النائب السابق حبيب صادق "في وقت يهرول المهزومون للتهنئة حرصاً على تقاليد التركيبة السياسية".

-الى الحكومة "الساقطة" بحسب جنبلاط مع مطالبة بتحمل مسؤولياتها او الرحيل وفقاً لمعوض.

-الى مجلس النواب الذي يتعرض لمحاولة اغتيال، وخصوصاً بعد اقرار قانون اصول المحاكمات الجزائية، وفي هذا الاطار ايضاً، لم يتوان جنبلاط في اعادة رمي كرة المطالبة بقانون انتخابي جديد على "اساس الدائرة الفردية المصغرة وبعيداً عن المحادل". -الى القضاء للافراج عن المعتقلين في ظل الحديث عن "حكم على النيات" وللحوول دون تحويله اداة في يد السلطة بحسب معوض. وفي موازاة الهجوم المفتوح على الجبهات المذكورة، اطلق السبع المعركة المقبلة وهي "اقتصادية بامتياز، بدأت طلائعها منذ مدة"، وجارته معوض بالحديث عن انفجار اقتصادي - اجتماعي.

اشارة الى انه فضلا عن صدور البيان الختامي كان يفترض ان تتبثق من المؤتمر لجنة متابعة تتحول اشبه بهيئة دائمة للدفاع عن الحريات، كي لا يتحول اللقاء "سوق عكاظ" بحسب النائب حرب 'باعتبار ان مفتاح نجاحنا يكمن في وضع آلية لتحويل قوانا قوى منظمة مترابطة". وتحدثت مصادر المنظمين عن اتصالات ستواصل بعد المؤتمر لتشكيل اللجنة.

وحضر اللقاء الرئيس امين الجميل والنواب وليد جنبلاط ونسيب لحدو وبطرس حرب ونايلة معوض وباسم السبع ومصباح الاحدب وفارس سعيد وغطاس الخوري وعاطف مجدلاوي وغنوة جلول ووليد عيدو وجورج ديب نعمة وايلي عون ومنصور غانم البيون وانطوان غانم وبيار الجميل وعلاء الدين ترو وفريد الخازن وعبدالله فرحات ومحمد الحجار، كما حضر النواب السابقون كميل زيادة وحبیب صادق وندیم سالم ومیشال سماحة وریاض ابو فاضل، إضافة الى نقيب المحامين ميشال لیان ونقيب الصحافة محمد بعلبكي ورئيس حزب الوطنيين الاحرار دوري شمعون ونقيب المحامين السابق شكيب قرطباوي ورئيس حزب "التضامن" اميل رحمة والامين العام للحزب الشيوعي فاروق دحروج، والدكتور ايلي كرامة وساید فرنجیه وسمیر فرنجیه وکلود ابو ناصر هندي، فضلا عن ممثلين للاحزاب والنقابات والهيئات الثقافية والاجتماعية والنسائية والشبابية وحشد اعلامي.

بداية التشيد الوطني، ثم دقيقة صمت حدادا على شهداء لبنان وشهداء الانتفاضة وعرض فيلم صورته محطة "ام تي في" وفيه مشاهد من الاحداث الاخيرة. بعدها كلمة تقديم من نقيب المهندسين السابق عاصم سلام الذي عدّد اسباب انعقاد المؤتمر واكد ان الاحداث التي وقعت اخيرا في لبنان "جعلت اللبنانيين في قلق على مصيرهم في وقت تبرز فيه ازمة كبيرة تشمل حياتنا الاقتصادية والاجتماعية". وقال: "ان التضامن الوطني حول الدولة الصالحة وتحسينها هما العامل الاقفل في تحرير ما تبقى من الاراضي المحتلة"، ولفت الى "المبادرات المشجعة التي حصلت اخيرا والتي كان لها الصدى الطيب عند غالبية المواطنين".

وتلته النائبة معوض التي قالت:

"لبنان في خطر، لذا نحن هنا، للتصدي لقمع الحريات، لكبح الغرائز السلطوية في التتكيل بالشبان والشابات، لادانة فظاعة المشهد المرعب امام وزارة العدل، للهجمة السلطوية الميليشيوية على طلاب ومحامين عزل الامن الارادة الصلبة والتشبيث بالحرية والكرامة، لانقاذ نظامنا الديموقراطي بل لانقاذ مؤسساتنا من استهدافات القيمين عليها. نحن هنا لمنع تحويل المؤسسات العسكرية والامنية، وهي سياج البلاد ورمز الوحدة الوطنية، اداة قمع وقهر، بل ميليشيات ترتد على الدستور والقانون، نحن هنا للحوول دون تحويل القضاء اداة في يد السلطة، بل محاكم ميدانية كما في اشع الانظمة التوتاليتارية، نحن هنا لاستتكار محاولات اغتيال النظام البرلماني الحر وتحويل المؤسسة التشريعية مؤسسة صورية تتقلب على ذاتها وتفقد صدقيتها، نحن هنا لمطالبة السلطة التنفيذية بتحمل مسؤولياتها وتبعات كل الارنكابات والتجاوزات، فإما ان تكون الحكومة حكومة بكل معنى الكلمة واما ان ترحل".

اضافت: "ان التدايعات والانتكاسات المتلاحقة لن تؤدي الا الى انهيار مؤسساتنا الدستورية، وهي ضمان وحدتنا الوطنية، ولن تؤدي الا الى نفس المصالحة الفعلية التي بدأت تؤسس لها زيارة غبطة البطريرك صفيير للجل، والتي نرى ضرورة استكمالها، ولن تؤدي الا الى انفجار اقتصادي اجتماعي لا تتفع بعده المعالجات". وحذرت السلطة "من التمادي في انتهاك الحريات العامة، وضرب الثوابت الوطنية، والانتقال على الطائف، واغتياال نظامنا الديمقراطي. ان تمادياً كهذا مماثلاً يحقق عن وعي او عن غير وعي ما يريده لنا العدو الاسرائيلي. فهو يريد ان تنهار مؤسساتنا الدستورية، ونخسر وحدتنا الوطنية وعيشنا المشترك وحصانتنا الاقتصادية والسياسية، وكل مقومات الكيان والوجود". وختمت: "لا يظن احد نفسه رابحا مما يحصل. فالوطن بكل رئاساته وطوائفه وفئاته الاجتماعية وقواه الحية، بل كلنا خاسرون. من هنا اناشد السلطة ان تحزم امرها وتصح مسارها فتطلق عملية حوار جدية تغلب فيه المصلحة الوطنية العليا على اي اعتبار مصلي آخر".

حرب

ثم القى النائب حرب كلمة قال فيها: "ان خوفنا على الحريات العامة وتصميمنا على الذود عنها هو الذي يدفعنا الى الالتقاء والاجتماع اليوم. نعم، ان الحريات العامة في خطر كبير، الا اننا بقدر ما نصمم على مواجهة المؤامرة وبقدر ما ننجح في استنفار القوى الديمقراطية الحية في مجتمعنا، وفي رص صفوفها، وفي تثبيت التزامها خوض معركة الحريات حتى النهاية، بهذا القدر ندرأ الخطر عن هذه الحريات. والحقيقة ان القضية تتعدى موضوع الحريات العامة لتتطاول وجود لبنان ومستقبله. فالمبرر الاساسي لقيام دولة لبنان هو تعددية المجتمع وتنوع انتماءات ابنائه العقائدية والفكرية والسياسية والدينية، وان مقتل لبنان الدولة، حتى لبنان الوطن، يكمن في تحويله دولة تتبع النظام المرصوص على الصعيد العقائدي والفكري والسياسي. فلبنان قام على اسس الحرية والتنوع في اطار الوحدة، وسينهار اذا دُكت هذه الاسس، فمعركتنا اليوم تتجاوز قيم الحرية الى وجود لبنان او سقوطه، ولنا شرف خوضها وحراستها. ان شعبنا يخضع لعملية ترويض للقبول بما يفرض عليه او لتهديله وتثييسه ودفعه الى الهجرة. وان المخطط يستند الى حال شعبنا، وقد بلغ حافة الجوع والعوز، بعد تجاوزه حد الفقر، فأصبح اقل مناعة في المواجهة واكثر قابلية للرضوخ. ولنقر ايها السادة بأننا ونحن مجتمعون ههنا، هناك من يراهن على ان بيننا من يدرك ان الخيارات اصبحت ضيقة جداً لاننا قد نجد صعوبة في استنفار المواطنين، الجائعين الخائفين في معركة الحريات، وبطونهم جائعة وعيونهم فارغة وطموحهم محصور في توفير لقمة العيش ودفع فاتورة الكهرباء والامل والصلاة ليتمكن ساحر او قديس من حل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها البلاد.

لقد نجحوا في ادخال شعبنا في سجن الفلق على لقمة العيش والاستشفاء والدواء والقسط المدرسي والكهرباء والعمل (...)

لقد وضعوه في حال نفسية ومعيشية ضاغطة وقادرة على صرف انتباهه عن الحريات التي منحه اياه الدستور والاكتفاء بحل قضيته وحاجاته المعيشية اليومية. الا اننا، وبما نمثل ومن نمثل من ارادة شعبية واسعة ومن قوى واحزاب سياسية ووطنية واهلية ونقابية، فرقتها الحوادث سابقاً، وجمعها الوعي الوطني اليوم، الوعي القائم على طي صفحات الماضي المؤلم، من يمين ويسار، من منتم الى هذه الطائفة او تلك، من هذه المنطقة في الشمال الى كل مناطق لبنان، نلتقي اليوم للتصدي لمحاولات قتل احلام شعبنا وخنق حرياته وازالة وطنه ودولته. وكنت اتمنى لو افسح في المجال امام الاحزاب والقوى السياسية التي كانت تنصب المتاريس في وجه بعضها البارحة لكي تتمثل في القاء كلمات في هذه المناسبة للتدليل على ان الماضي بمأسبه قد ولّى وان غد الوحدة الوطنية الحقيقية قد اشرق.

كنت اتمنى لو وقفت، خطيباً، الى جانب وليد جنبلاط وفاروق دحروج والرئيس امين الجميل ودوري شمعون وغيرهم، لنعلن الموقف الموحد من قضايا الوطن، والامر اصبح متيسراً بعد ثوابت لقاء قرنة شهوان ومصالحة الجبل التاريخية التي

تكرست بزيارة البطريرك الماروني وبالعرس الوطني الكبير الذي رافقها". وختم: "في كل الاحوال، وياً كانت الاسباب والدوافع التي بررت محاولات قمع الحريات العامة، وياً كانت القرارات الطالعة من تحت اجنحة الظلام او النازلة من فوق على رؤوس الناس واجسادهم وحرياتهم، نحن هنا اليوم لنجدد التزامنا تجاه مواطنينا بميثاق الحريات العامة، ولنؤكد تضامنا للحؤول دون استفراد اي من مواطنينا او هيئاتنا الاهلية او احزابنا او شخصياتنا السياسية. واسمح لنفسي بالتأكيد ان مفتاح نجاحنا هو في قدرتنا على وضع آلية عملية لتحويل قوانا المبعثرة، والمجتمعة هنا او الغائبة اليوم، قوى منظمة مترابطة مترابطة الصفوف، مجتمعة حول ميثاق الحريات العامة الذي ادعو الى ان تضعه لجنة تتبثق من المؤتمر اليوم، فيتحول شرعة وطنية لحقوق المواطن اللبناني وحرياته نلنف حولها ونستقي منها مواقفنا في الدفاع عن الحريات. وانني، اذ ادعو الى ذلك، فلكي نحول دون ان يتحول مؤتمرنا اليوم سوق عكاظ يتبارى فيه الخطباء في نعي الحريات، ولكي يشكل هذا المؤتمر المدمك العملي الاول في اعادة بناء صرح الديمقراطية وحسن الحريات".

لحد

ثم تحدث لحد فقال: "من غير المفهوم، بل من المستهجن، ان تطل السلطة على مجتمعها بهذا الوجه الامني القبيح لحظة تفاقم الازمة الاقليمية على ابوابنا والازمة الاقتصادية داخل مجتمعنا. كأن السلطة تريد ان تكره اللبنانيين على الرضوخ للامر الواقع وان تشل بالترهيب اي قدرة على الاعتراض. ان واقع الحريات العامة في هذا البلد ليس على ما يرام منذ انتهاء الحرب، وقد خضنا معاً في العقد الماضي معارك عديدة دفاعاً عن هذه الحريات وعن الديمقراطية في لبنان. الا ان مسلسل احداث الاسبوع الماضي دل بما لا يرقى اليه شك ان هناك مشروعاً امنيّاً قرر التصدي للدستور وللمجتمع المدني. فاذا بالهاجس المقلق الذي ساورنا منذ فترة يتحول فجأة كابوساً واقعياً اذهل اللبنانيين بمشاهد القمعية المستهجنة: رجال امن بلباس مدني ينهالون ضرباً وركلاً على محامين وطلاب عزل، تحت اعين رجال امن آخرين في لباس رسمي، أعجز من ان يقوموا بواجب الدفاع عن المواطنين الأمنين. لا ايها الاصدقاء، ليس هذا لبنان الذي يحلم به اللبنانيون. ليس هذا ما يضحون من اجله. اذا كانت الحياة السياسية تقوم عادة على التعدد في الرأي والاختلاف في الموقف، فان قضية الحريات والديموقراطية وحقوق الانسان تستحق منا اوسع تحالف واكبر جبهة. فالحريات والديموقراطية هوأونا الطبيعي، معارضين كنا أم موالين، من دونها لا قدرة على مقاومة اسرائيل ولا نمو اقتصادياً ولا عدالة اجتماعية، بل كارثة حتمية واكيدة. في هذه المعركة الكبيرة لا يمكننا في "حركة التجدد الديمقراطي" ان نبقي مكتوفين أو في موقع المتفرج أمام ما يحصل من حولنا. هذه المعركة هي معركة المصير لنا ولجميع الديموقراطيين في هذا البلد. اجتمع اركان الحكم البارحة، لا بأس. اما نحن فنأمل في الا تكون اجتماعاتهم التطبيقية مجرد مساومات لارساء موازين قوى جديدة تكرر تمادي البعض وتعدياته وتنازل البعض الآخر وتخلياته، بل نتمنى ان تكون مراجعة نقدية ترسي العودة الى اصول النظام الديمقراطي وتسمح بقيام المؤسسات بعملها طبقاً لاحكام الدستور. أخيراً، فلنعقد العزم اليوم على قطع الطريق امام أي مشروع يستهدف ديموقراطيتنا وحرياتنا ومجتمعنا المدني. هذا هو التحدي الحقيقي وهذا هو رهاننا الكبير".

السبع

ثم تحدث النائب السبع، قال: "ان المشكلة الحقيقية التي تواجه لبنان هذه الايام ان رأس الحكم او ان بعض رؤوس الحكم يعتبرون ان لا مشكلة في لبنان، والحقيقة ان المشكلة كبيرة جداً جداً وان حال النظام الديمقراطي في لبنان هي كأحوال الأيتام على موائد اللئام. ولبنان محكوم بنظام لئيم أو من حكم لئيم او من اطار بوليسي او امني لئيم، اللؤم هو الذي يحكم لبنان هذه الايام، ومع الاسف الشديد كنا نعتبر عن اللؤم بعبارة وبمصطلح الاشباح وخوفي كبير جداً ان تصبغ الرئاسات

أيضاً شخصيات تتقص الاشباح. خوفنا كبير جداً ان تصبح رئاسة الجمهورية في لبنان شبحاً، وخوفنا كبير جداً ان يصبح النظام الديموقراطي عرضة لهجمات مستمرة من مجموعات تحاول ان تنتسل الى كل الاطر الديموقراطية والى كل مجالات العمل السياسي والحياة السياسية في لبنان". أضاف: "هجموا على أربع جبهات، هجموا على جبهة الحريات. فقمعوا الناس واعتقلوا الناس وأوقفوا الناس، ولاحقوا الناس، وهجموا على جبهة السلطة التنفيذية واعتقلوا السلطة التنفيذية ولاحقوا السلطة التنفيذية وها هي الآن في الأسر، وهجموا على جبهة السلطة التشريعية والسلطة التشريعية هي أيضاً في الأسر، وأخشى ما أخشاه وهذا ما أريد ان أحذر منه في هذا اللقاء، أخشى ما أخشاه ان يستهدف الهجوم الوضع الاقتصادي في لبنان. ومع الأسف الشديد فان طلائع هذا الهجوم بدأت قبل فترة لا تقل عن أشهر عدة وهي مستمرة مع الأسف الشديد. ما أردت ان احذر منه في هذا اللقاء، وكلّي ثقة بأن مثل هذا الاجتماع هو الرد الطبيعي على كل المحاولات التي تعمل لتدجين الحياة الديموقراطية في لبنان".

غانم

تلاه النائب انطوان غانم، قال: "أرفع لكم باسم الرئيس الشيخ أمين الجميل وزميلي النائب بيار الجميل اسمي تحيات الود والتعاهد على النضال معاً في مسيرة الحرية والديموقراطية التي بدونها لا مبرر لوجود لبنان، ان هذه الحرية التي هي سر بقاء لبنان بدأت تتحسر بعض الشيء من سمائه بدليل ما شاهدناه في الايام الاخيرة من ملاحقات وتوقيفات وما رافقها على صعيد العمل النيابي من استهتار بكرامة المجلس وسلامة مؤسساتنا الدستورية، هذه المؤسسات الديموقراطية التي بدونها لا رجاء لأمة ولا قيامة لوطن سليم معافى. ان المصالحة في الجبل لمصلحة لبنان وليس لمصلحة فئة. ان المعركة الديموقراطية تتطلب منا جميعاً ممارسة وتضحية يومية مستمرة تحت سقف المؤسسات الدستورية، الى جانب نضال المجتمع المدني بحيث تكون هذه المعركة المشتركة نموذجاً للعمل الديموقراطي السليم. كل ذلك من اجل لبنان العربي السيد الحر المستقل".

الاحدب

وألقى النائب مصباح الاحدب كلمة قال فيها: "تحية من طرابلس الفيحاء، تحية من الشمال الحر الى مؤتمر الدفاع عن الحريات والديموقراطية، حسناً فعلنا ايها الاخوة ان بادرنا على عقد هذا المؤتمر الوطني، من اليوم وصاعداً، علينا ان نواجه معاً كل محاولات الحد من الحريات، وعلينا ان ننتفض معاً سواء كان الانتهاك امام قصر العدل او في باب التبانة، اذا كان الاعتراض لسبب اجتماعي او لسبب سياسي. في الامد القريب وقفنا ضد الانتهاكات التي حصلت في بيروت والجبل، وفي الامد القريب وقفنا ضد الانتهاكات التي حصلت في باب التبانة، لان القمع لا يميز بين منطقة ومنطقة، ومحبو الحرية ايضاً عليهم الا يميزوا بين منطقة وأخرى، لا اريد ان أطيل نزولاً عند رغبة المنظمين وافساحاً في المجال للجميع، ووفق الله هذا المؤتمر وليعلم الذين تراودهم انفسهم انتهاك الحريات انهم سيجدوننا من اليوم وصاعداً كتلة مترابطة بغض النظر عن مواقفنا السياسية وتمايزاتنا المنطقية".

بعلبكي

ثم كلمة بعلبكي قال فيها: "حين تكون المعركة معركة الحرية، فلا بد من ان تكون الصحافة اللبنانية في الطليعة نودا عن هذه القيمة الانسانية العليا التي كان لصحافة لبنان شرف خوض اعنف المعارك منذ قرن ونصف قرن لتكريسها اخيراً في حياة لبنان الوطنية تكريسا نهائياً. ان اللبنانيين جميعاً لا يمكن ان يتخلوا عن نظامهم الديموقراطي وما يكفله للمواطنين جميعاً من حقوق للانسان والحريات التي تم تكريسها في النصوص الدستورية حتى صارت متساوية مع لبنان في جوهره

ومع مصير الوطن تلازما ليس له فصام. وما من لبناني يرتضي اليوم ان يقذف اي مواطن لبناني مهما اختلف معه في الرأي بجرم التعامل مع الاحتلال والاخلال بالسلم الاهلي او تعريض الوحدة الوطنية للخطر او العمل لتقسيم السلم الاهلي، الا اذا ثبت مثل هذا الاتهام بالدليل القاطع الذي لا يشوبه ادنى شك".

سلمان

واورد الزميل طلال سلمان: "(...) بالحرية حمينا هذا الوطن الصغير من ترسبات الحرب وميليشياتها التي حاولت ان تتوزع دويلات طائفية ومذهبية. والحرية هي ولادة المقاومة المجيدة التي صنعت نصرا عربيا باهرا جعل من لبنان عنوانا مشرفا وقدوة لامته واعاد اليها بعض شرفها الذي ضعيفته الهزائم الرسمية. وما كانت المقاومة المجيدة لتحقق مثل هذا النصر المؤزر لولا ان مجتمعها المتنوع والحيوي قد حماها وحصنها في وجه الخطأ بحرياته وبالمناقشات المفتوحة لممارساتها، وبشعورها الدائم بانها تتجح في مواجهة العدو بمقدار ما تكون مجسدة للارادة الشعبية ومعبرة عنها، تحظى بحمايتها فلا تتكبر عليها ولا تتجاهلها". ولا يمكن الدولة ان تتجح بمعزل عن شعبها او اذا اغتربت عنه. كانت الحرية، ايها الاخوة، امضى سلاح في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، بها اسقطنا اتفاق ١٧ ايار، وبها اجلينا جيوشه وطهرنا ارضنا. وسنحميها اليوم، حماية لدولتنا من الخطأ، وحماية لمستقبل اولادنا الذين لم ننجبهم للمنافي. ونحن باقون في الميدان، باقلامنا وافكارنا وعزم الرجال".

دحروج

وتحدث دحروج "اننا امام تصعيد خطير لظاهرة قمعية سياسية امنية طالما مورست في الحياة السياسية اللبنانية في مراحل مختلفة. فاستخدام العنف الوحشي ضد محامين واطباء ومهندسين وطلاب وابناء الشعب في صورة عامة، ولجوء الاجهزة الى الاعتقال الجماعي وتجاوز صلاحيات مجلس الوزراء وحجب المعلومات عنه واللجوء الى التهديد والتسهيل وارهاب الناس، كل ذلك يشكل مؤشرات لمحاولات فرض توجه نوعي جديد وخطير للحكم ولاساليبه في معالجة شؤون البلاد والمواطنين يتكامل مع عجز فاضح عن معالجة المعضلات الحقيقية والازمات المتفاقمة. ان هذا التوجه الخطير لا يعبر عن قوة لاصحابه ودعائه بمقدار ما يعبر عن خوفهم من نهوض حركة سياسية ديموقراطية يجب ان تبلور برنامجاً سياسياً جامعاً بغية اخراج البلاد والشعب من حال التشرذم والشلل وتتالي الازمات، بديلاً من النهج المدمر فعلاً الذي مارسه السلطة في اشكال متنوعة طوال العقد المنصرم، وبديلاً من النظام السياسي الطائفي الذي شكل ولا يزال مصدر اعاقه لقيلم لبنان معافى وموحد وديموقراطي".

المر

وتحدث مدير محطة "ام تي في" غبريال المر فقال: "اردنا للـ"ام تي في" ان تكون البرلمان الموازي والصوت المدوي في برية الجهل والتجهيل الذي دأب الحكم والحكومة على توسيع سياجه وخصوصا في الاعوام الاخيرة حتى كاد لبنان ان يصبح كله وراء القضبان ما عدا بعض اصوات الاحرار الراضة الخنوع، وهذا الحفل له تجلياته بامتياز، وهكذا بقيت اصوات بعض الوزراء والنواب والاحرار من امثالكم مسموعة وكانت الـ"ام تي في" المنبر في ظل بعض الاعلام المدجن، كانت محطتنا المشعل والمنارة ورفضت نظرية الحاكم التي تقول اما ان يكون الاعلام مبخرة وشاعر البلاط واما لا يكون".

صادق

وألقى صادق كلمة "المنبر الديموقراطي" وجاء فيها: "باسم الحرية افتتحنا هذا المؤتمر الوطني الحاشد وباسمها الجليل سنتابع النضال انتصارا لها اي انتصارا للبنان في حقيقته ومعناه فتحت راية الحرية انجز الشعب اللبناني فصولا مهمة من

مشروعه السياسي والاجتماعي والثقافي، وتحت رايته سوف يواصل كفاحه لانجاز بقية الفصول. وعبثاً يحاول المحاولون لجم حركة الحرية واحتجاز طريقها. وعلى نحو غرائبي وُدت، بخلاف الطبيعة، سلطة رابعة - غير سلطة الاعلام طبعاً - هي سلطة الامن وسرعان ما اندفعت هذه السلطة هوجاء تأكيداً لذاتها وافصاحاً عن قدراتها العجائبية فانقضت على السلطات الثلاث، المعروفة وحدها في كتب الشرائع، واقتادتها الى بيت الطاعة في استسلام متواطئ او متخاذل.

وعلى الاثر شاهدنا السادة الموهومين بالنصر المبين يخلدون الى فسحة من الوقت يتبادلون خلالها كؤوس الفرح وهم يهضمون ما حصدوا من غلال، ولا عجب ان شاهدنا على الفور هرولة المهزومين للتهنئة، حرصاً على تقاليد التركيبة السياسية الحاكمة في لبنان. اننا من على منبر هذا المؤتمر الوطني نقول للسادة جميعاً: اقرأوا جيداً تاريخ الحرية في لبنان وفي شتى الاوطان، ففي صفحات هذا التاريخ دروس لعلها تمنحك نعمة الصواب. ونقول لهم: انظروا الى هذا العالم من حولكم كيف تعصف به رياح التغيير والخصيب منها يمضي في اتجاه اعلاء شأن الحرية والديموقراطية وتعزيز حقوق الانسان. ثم انظروا كيف يساق، اليوم، طغاة العالم المتقاعدون الى العدالة الدولية وكيف تتعاضم المطالبة بسوق الطغاة القابعين في عروشهم، شارون مثلاً، الى هذه العدالة ملاحقين باللعنات من كل صوب؟".

جنبلاط

وختاماً القى جنبلاط الكلمة الآتية: "اسمحو لي اليوم بالتعبير عن فرحة ذاتية شخصية، فالصرخة التي اطلقتها قبل ثلاثة اعوام اعطت واثمرت وهي كرة الثلج. وها هو الجمهور العريض الوطني من دون حدود يلتقي على الدفاع عن الحريات في مواجهة العسكرية". اضاف: ماذا اقول اليوم؟ ان معركة الحريات فوق كل اعتبار، فوق الطائفية والمذهبية وفوق المناطقية، البعض تردد فسقط في التاريخ وانتهى، والبعض الاخر، ربما سيلحق بنا في محطات اخرى اكبر واشمل وسنواجه وستستمر المواجهة. كيف نواجه عملياً؟ على هذه الحكومة ان تحاسب المسؤولين في الاجهزة وان تقتص منهم وان تقتص ايضاً من المسؤولين في القضاء، فالقضاء اصبح اليوم قضاء وقائياً وهذا يفتح المجال لكل اعتبار ولكل تجن، الحكم على النيات، هذا هو درس يجب ان تقوم به الحكومة والا فانها بحكم الزمن ساقطة، اما المجلس النيابي فقد آن الاوان لقانون انتخابي يعتمد الدائرة الفردية المصغرة بعيداً عن المحادل، عندها نستطيع ومصباح الاحدب والشرفاء ان نسمع صوت الفقراء، جميع الفقراء الذين تجاهلتهم بعض المحادل في الشمال او في غير الشمال. عندها يلتقي مطلب الفقراء في باب التبانة مع مطلب الاحرار عند العدالة، فالى مزيد من المحطات. عاشت الحرية وعاش لبنان".

البيان

ثم تلا حكمت عيد البيان الذي حمل عنوان "بيان الحرية والديموقراطية" وجاء فيه: "يواجه لبنان، راهنا، استحقاق الدفاع عن الحريات والديموقراطية، فثمة مؤشرات كثيرة تدل على شروع السلطة في التأسيس لمشروع امني مخابراتي يتعارض كلياً مع مشروع الدولة المدنية والديموقراطية وسيادة القانون. ويأتي هذا الهجوم على النظام السياسي الدستوري في لحظة انضاج مسارات وفاقية في المجتمع اللبناني مستقلة عن وصاية السلطة التي كانت مطالبة بأن تبادر، هي، الى القيام بهذا الامر الذي تستدعيه ضرورات المرحلة. ولكن السلطة، بخلاف ذلك، اسرعت الى محاصرة تلك المسارات، ومصادرة الحريات العامة والفردية في حين ان مصادرة الحريات، كما علمنا تاريخ لبنان وتجربة الحرب، تمثل تهديداً في الجوهر للبنان الوطن ولبنان الدولة. فلقد كانت، ولا تزال، حرية لبنان تجسد معنى وجوده وحرية اللبنانيين تشكل اساس منعتهم وقدرتهم على المقاومة الباسلة وسبب انتصارهم في تحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلي، وان ضرب الحريات يشل لبنان ويشوه انتصاره. لذلك فان مشروع الدولة الامنية مشروع غير قابل للحياة في لبنان لتعارضه مع تكوينه وثقافته وتراثه ومع

منطق العصر والتطور العالمي. وكذلك لا يمكن ان يكون حلا للازمات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعصف بلبنان بل هو تعميق لهذه الازمات وهروب الى الامام نحو كارثة اكيدة. ان لبنان وشعبه وقواه الحية امام لحظة مصيرية تتطلب تشكيل اوسع جبهة مترابطة من اجل الدفاع المسؤول عن الدستور ودولة الحريات والقانون والديموقراطية وحقوق الانسان والسلم الاهلي. لذلك نلتقي اليوم، في هذا المؤتمر الوطني، افرادا وهيئات مجتمع مدني، على تنوع انتماءاتنا الاجتماعية والسياسية، للعمل معا عقلا واحدا ويذا واحدة من اجل:

-الافراج الفوري عن جميع المعتقلين والموقوفين بسبب ارائهم وافكارهم السياسية.

-محاكمة المسؤولين عن التجاوزات التي ارتكبتها عناصر الاجهزة الامنية سواء المرتدية للباس العسكري او المدني يوم ٩ آب ٢٠٠١ امام قصر العدل.

-مناشدة القضاة ان يدافعوا عن استقلال القضاء وان ينتصروا للقانون ومبادئ العدالة وان يرفضوا تسخير القضاء لمآرب سياسية وامنية.

-مطالبة مجلس الوزراء مجتمعنا بتحمل مسؤولياته الدستورية عبر اشرافه على كل الاجهزة العسكرية والامنية واخضاعها، بالفعل لا بالقول، لسلطته السياسية المستندة الى احكام الدستور.

-المطالبة بعدم زج الجيش في العمل السياسي من اجل الحفاظ على وحدته وعلى توفير قدراته للقيام بواجبه الاساسي في الدفاع عن الوطن.

-استنكار اقدام المجلس النيابي على تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية بعد اقل من عشرة ايام على اقراره ونشره باكثرية موصوفة مما شكل استهتارا بقيمة التمثيل الشعبي واساءة كبيرة الى دور الهيئة الاشرافية في النظام الديموقراطي البرلماني.

-حماية الحريات الاعلامية ورفض سيف التهديد والترهيب المصلت على رقاب كل وسائل الاعلام.

-ضمان الحريات العامة وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر وضمن حق تأسيس الجمعيات والهيئات المدنية والاهلية.

-تعزيز شروط المواجهة الفعلية للمشروع الاسرائيلي بتعزيز الممارسة الديموقراطية وصون الحريات واحترام حقوق الانسان